



الجمعية العامة الدولية الثالثة عشرة

١٠-١١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٢

نواكشوط، موريتانيا

الإطار الاستراتيجي المعتمد

٢٠٢٢-٢٠٢٦

الجمعية العامة الدولية الثالثة عشرة

١٠-١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢

نواكشوط، موريتانيا

الإطار الاستراتيجي المعتمد

٢٠٢٢-٢٠٢٦

المحتويات

٣	الإطار الاستراتيجي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ٢٠٢٢-٢٠٢٦ رؤية وخارطة طريق
٣	مذكرة منهجية للفروع الوطنية
٦	مقدمة
٦	من نحن
٦	رؤيتنا
٦	التحديات التي تواجهنا
٨	ولايتنا
١٠	الأولوية الشمولية: العدالة للأطفال
١٤	القضية التقاطعية ١: مشاركة الطفل
١٧	القضية التقاطعية ٢: المساواة بين الجنسين
١٩	الأولوية الاستراتيجية ١: الأطفال المحرومون من الحرية
٢١	الأولوية الاستراتيجية ٢: العنف ضد الأطفال
٢٤	الأولوية الاستراتيجية ٣: الأطفال المنتقلون
٢٦	الأولوية الاستراتيجية ٤: الأطفال والنزاع المسلح

الإطار الاستراتيجي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ٢٠٢٢-٢٠٢٦: رؤية وخارطة طريق

مذكرة منهجية للفروع الوطنية

اعتمدت الجمعية العامة الدولية (IGA) للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال (DCI) في دورتها الأخيرة لعام ٢٠١٧ أول إطار استراتيجي من هذا النوع، والذي اقترح نهجاً استراتيجياً جديداً لعمل الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال للفترة ما بين ٢٠١٧ و٢٠٢١.

وفي الواقع، أقرت الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال كحركة قاعدية، في الذكرى الأربعين لتأسيسها خلال تلك الفترة، أنه ودون أي تنازل بما يتعلق بأصلها وهويتها، كان من الضروري اعتماد نهج استراتيجي للمساعدة في جعل عملنا أكثر تأثيراً وكفاءة وفعالية. وخلال هذه الفترة، بما في ذلك خلال العامين الماضيين عندما أدت جائحة "كورونا" والسياسات ذات الصلة، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والعنف ضد الأطفال، أصبح من الواضح أننا بحاجة البناء على خارطة الطريق التي أطلقها الإطار الاستراتيجي الأول ومواصلة تنفيذها. وبقيامنا بذلك، فإننا نسعى جاهدين لتحقيق قدر أكبر من الانسجام والتركيز والتعاون لمواجهة التحديات الحالية والناشئة التي تواجه حقوق الطفل، بما في ذلك من خلال التنسيق الإقليمي وأمانة دولية قوية ومسؤولة.

من أجل وضع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦، علينا أن نأخذ في الاعتبار أولاً، وقبل كل شيء، الجوانب الداخلية للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، بما في ذلك الأولويات الخاصة لمختلف الفروع الوطنية، وأوجه التآزر والانسجام بين الفروع الوطنية هذه من جهة، وبين الفروع الوطنية والأمانة الدولية من جهة أخرى، والهيكلية العامة للحركة القاعدية، بما في ذلك تعزيز مؤسسة DCI World Service Foundation وتوحيد المكاتب الإقليمية، بينما تشمل التطورات الخارجية للحركة، والتي يجب أخذها في الاعتبار خلال السنوات الأربع القادمة، تنفيذ الدراسة العالمية حول الأطفال المحرومين من الحرية، حيث توفر فرصة للحركة بأكملها المرتبطة بلجنة المنظمات غير الحكومية (١٧٠) منظمة من منظمات المجتمع المدني دعمت الدراسة).

وقد ظهرت فرصة خارجية أخرى خلال السنوات الماضية، تجلت في حركة عالمية لضمان أن يكون احترام حقوق الأطفال أمر أساسي لمداوات التنمية المستدامة، وقد بدأنا بالفعل ربط العدالة للأطفال بشكل ملموس بأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٩ بإطلاق مبادرة "[العدالة للأطفال، العدالة للجميع](#)".

والتحدي المتمثل في تحقيق الهدف ١٦+ من أهداف التنمية، وربط حقوق الأطفال بشكل ملموس في إيجاد مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة. عملت الحركة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على تعبئة الرأي العالمي **لتعزيز حقوق الأطفال في المنتدى السياسي السامي لأهداف التنمية المستدامة**، إلى جانب قيام الأطفال والشباب بحشد الرأي العالمي للمطالبة بحقوقهم، من خلال استخدام جميع الأدوات المتاحة لديهم، مثل ملاحقة الحكومات من خلال البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات ضد خمس دول. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على القبول بشأن الشكوى، أقرت **لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في حكم تاريخي** - وهو أول حكم من هذا القبيل صادر عن هيئة معاهدة دولية - أنه "تم إثبات وجود صلة سببية كافية بين الضرر المزعوم من قبل الأطفال الستة عشر وأفعال أو إهمال الدول الخمس لأغراض إقامة الولاية القضائية، وأن الأطفال قد برروا بما فيه الكفاية أنّ الضرر الذي لحق بهم شخصياً كان جسيماً". وقد أطلقت الأمانة العامة الدولية للحركة في عام ٢٠٢١ مبادرة تجريبية حشدت من خلال الشباب الذين شاركوا في مشاريع وأنشطة الحركة في طفولتهم. وهذا النشاط التجريبي تحت عنوان "سفراء الشباب للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال" يمكن أن يرتبط بأنشطة مماثلة من الفروع الوطنية، ويصبح وسيلة لدعم وتواصل أفضل مع الحركات والتحركات العالمية للأطفال والشباب.

وفي الوقت ذاته، تظهر الاستراتيجية الجديدة بينما يتعافى العالم ببطء من جائحة كوفيد-١٩ غير المسبوقة، حيث تعرّضت حقوق الأطفال لتحديات وصعوبات جمة، وأدت الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة للعديد من الأطفال الذين يعيشون في سياقات هشة أو معرضين للعنف، بمن في ذلك الأطفال المحرومون من الحرية، وأطفال السكان الأصليين، والأطفال المتنقلون، والفتيات المتضررات بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والممارسات الضارة مثل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث). وفي حين أن الآلاف من الأطفال قد تأثروا بشكل غير متناسب بالجائحة، فإنّ "إعادة البناء بصورة أفضل" تقترح قيام البلدان الأعضاء بتفهم التحديات الجديدة وإبداء استعدادها للاستثمار في المستقبل، ومضاعفة جهودها، وتعزيز أنظمة الحماية الشاملة لحقوق الأطفال وتعميمها في جميع سياسات الدولة وممارساتها الهادفة إلى تعزيز تنمية مستدامة عمادها الطفل.

يعتمد الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ على رؤية ومبدأ الحركة على النحو المحدد في الدورات السابقة للجمعية العامة. وكما هو الحال في إطار عام ٢٠١٧، فإنّ الإطار الاستراتيجي الجديد قابل للتطبيق على الحركة بأكملها، مع تحديد أهداف وغايات وطرق عمل وأولويات رفيعة المستوى، وسيتم دعمه من خلال خطط عمل إقليمية تضع أولويات محددة بناءً على سياقاتها الوطنية أو الإقليمية، من أجل استكشاف فرص تنفيذ إجراءات مشتركة، مع الأخذ في الاعتبار أن جميع أعضاء الحركة ملتزمون بالعمل من أجل

١ في رسالة حديثة أرسلتها شبكة Child Rights Connect باسم أعضائها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كان الرد إيجابياً وواضحاً للغاية: "... نتفق مع تحليلكم على ضرورة تعزيز منظور شامل لحقوق الطفل عبر منظومة الأمم المتحدة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية... وإننا إذ نعتزم وضع مذكرة إرشادية حول تعميم حقوق الطفل من خلال عملية مشتركة بين الوكالات..." رسالة فولكر تورك، مساعد الأمين

تحقيق العدالة للأطفال كأولوية عليا في خططهم الاستراتيجية. يشار إلى أن العدالة للأطفال لا تقتصر على عدالة الأطفال (أي الأطفال في أنظمة عدالة وقضاء الأطفال) ولكنها تشير إلى مفهوم أوسع بكثير، بما في ذلك العدالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمناخية.

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، ستقوم المناطق بتطوير خطط عملها الإقليمية واعتمادها جنبا إلى جنب مع الإطار الاستراتيجي خلال الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

يجب أن تكون خطط العمل الإقليمية هذه مستمدة من الأولويات والأهداف الرئيسية المدرجة في الإطار ويمكنها أن تقترح أنشطة ونتائج ومخرجات ومؤشرات محددة، على النحو الذي يضمن تحسين عملية المراقبة والتنسيق والتآزر بين الخطط الإقليمية المختلفة والإطار الاستراتيجي الشامل.

مقدمة

من نحن؟

الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال (DCI) هي حركة قاعدية رائدة تُعنى بحقوق الطفل وقائمة على العضوية، وقد تأسست سنة ١٩٧٩، وهي السنة الدولية الأولى للطفل، وتعمل على تعزيز حقوق الطفل والدفاع عنها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وكانت إحدى المنظمات التي أسهمت في وضع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UNCRC) التي عملت على تنسيق جهود وإسهامات المنظمات غير الحكومية. وتتمتع الحركة بمركزٍ استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) و"اليونيسف" و"اليونسكو" ومنظمة العمل الدولية والمجلس الأوروبي ولجنة خبراء أفريقيا الخاصة بحقوق ورفاه الطفل، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وجامعة الدول العربية، ولديها صلاتٍ وثيقة مع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومختلف المعنيين بالإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة. كما تعمل الحركة بالشراكة مع أبرز شبكات حقوق الإنسان وحقوق الطفل مثل Child Rights Connect، والشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، ومبادرة حقوق الطفل في المواثيق العالمية، ومجموعة المراقبة لمناصرة عدالة الأطفال بشأن الأطفال والنزاع المسلح والحفاظ على سلامة الأطفال.

لدى الحركة ما يزيد عن ٣٥ فرعاً وطنياً وأربعة مكاتب إقليمية (إفريقيا، والأميركيتين، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وأمانة دولية في جنيف ومؤسسة خدمة عالمية في بروكسل، وتعدّ الجمعية العامة الدولية (IGA)، المكونة من ممثلين عن كل فرع وطني، الهيئة الإدارية الأعلى في الحركة، وتنعقد كل أربع سنوات وتصادق على الإطار الاستراتيجي لفترة التخطيط وتنتخب رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي الدولي.

رؤيتنا

الأطفال هم القوة الدافعة لإحداث تغيير، ولجميع الأطفال الحق في معرفة حقوقهم والتمتع بها في مجتمعٍ عادلٍ ومسؤول يدعمه الكبار دعماً لا متناهياً. يتم الاستماع إلى الأطفال وإشراكهم في جميع القرارات التي تؤثر عليهم. وعندما تكون هناك مخاطر لانتهاكات حقوق الطفل، يتم الدفاع عن الأطفال وتمكينهم للمطالبة بحقوقهم والدعوة لإحداث تغيير، وعلى القوانين والسياسات والممارسات الجديدة أن تشمل تقييمات الأثر على حقوق الطفل، وأن يُترجم احترام حقوق الأطفال إلى مجتمع أكثر شمولاً ومساواة.

التحديات التي تواجهنا

تأخذ أولويات الإطار الاستراتيجي خلال السنوات الأربع القادمة في الاعتبار بعض التحديات والثغرات السياقية والنظامية الحالية، بما في ذلك:

- ← لا تزال بعض البلدان تخفق في إجراء تقييم الأثر لحقوق الطفل عند وضع قوانين وسياسات وممارسات جديدة، وقد أصبحت هذه الإخفاقات جلية بشكلٍ صارخ خلال جائحة "كورونا" عندما فشلت القرارات التي تؤثر على الأطفال في مراعاة حقوقهم واحتياجاتهم.
- ← عدم إعطاء الأولوية لإنشاء نظامٍ متكامل لحماية الطفل في القانون وأنظمة عدالة الأطفال، بما في ذلك استمرار ندرة وضعف أنظمة العدالة الصديقة للطفل، حيث إنّ نظم عدالة الأطفال الحالية ليست مناسبة للعمر ولا تتكيف مع احتياجات الطفل أو تركز عليها، ولا تحترم الحق في محاكمةٍ عادلة.
- ← عدم دمج الحماية والحفاظ على السلامة من قبل المؤسسات والأنشطة التي تتضمن مشاركة أطفال مع بالغين.
- ← عدم المساواة والتمييز والإقصاء الاجتماعي تركت ملايين الأطفال في الصفوف الخلفية، على الرغم من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ← عدم تضافر الجهود لتحقيق العدالة الاجتماعية (توزيع الثروة، والفرص، والامتيازات داخل المجتمع)، ما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والتمييز بين الأجيال، وإهمال ملايين الأطفال.
- ← تعميم حقوق الأطفال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز تنمية مستدامة تتمحور حول الطفل، وعدم إهمال أي طفل.
- ← تأثير التغير المناخي، لا سيما على الأطفال والأجيال القادمة، إلى جانب الاعتراف بالحق في بيئةٍ صحية والوصول إلى العدالة البيئية.
- ← تتجلى المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نطاقٍ واسع مع تداعيات مباشرة على حقوق الأطفال: العنف المستمر ضد الأطفال في جميع البيئات، والفقر، وضعف المؤسسات الاجتماعية والحكومية، والهجرة، والحرمان من الحرية.
- ← لا تزال التحديات الثقافية قائمة في أجزاء كثيرة من العالم، وتسود العدالة غير الرسمية مقابل الأنظمة القانونية الرسمية المعمول بها (كممارسات تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث الممنوعة رسمياً ولكنها تمارس على نطاق واسع)، ولا يزال دمج معايير وقواعد حقوق الطفل في النظم التقليدية يمثل تحدياً كبيراً في أجزاء حول العالم.
- ← لم ينحسر انتشار العنف ضد الأطفال الممارس عليهم من قبل الكبار، ولا سيما من قبل المسؤولين عن رعايتهم، ولا تزال حالات العنف مخفية ولا يبلغ عنها بشكلٍ كافٍ، ولا يزال معدل الملاحقات القضائية والإدانات منخفضاً للغاية. كما وتزايدت حالات إساءة معاملة الأطفال والعنف ضدهم في أوقات الأزمات، كما شهدنا مؤخراً خلال جائحة "كورونا".
- ← بعد مرور ٢٥ سنة على إنشاء الولاية الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح، وتقدير Graça Machel، لا تزال سياسة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة بحق مرتكبي الانتهاكات الجسيمة سائدة وفي

ازدياد، بما في ذلك في العديد من البلدان التي تتواجد فيها الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، حيث تزايد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، فضلاً عن إدانتهم واحتجازهم.

تقلص المساحة المدنية للمدافعين عن حقوق الإنسان:

إن الشرط الأساسي لمواجهة هذه التحديات والفرص هو وجود مجتمع مدني نابض بالحياة ومساحة مدنية كافية تمكّن المدافعين عن حقوق الإنسان من أن يكونوا فاعلين شرعيين من أجل تحقيق العدالة وإحداث تغيير، دون أي تداعيات سلبية أو اتخاذ عقوبات بحقهم. تدرك الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال أنها تعمل في بيئة معادية بشكل متزايد للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأنه ثمة ردود أفعال تجاه حقوق المرأة وحقوق الإنسان ونظام الأمم المتحدة، وأن عالمية مبادئ حقوق الإنسان هي موضع نقاش متزايد.

ثمة هناك فرص للشراكة مع حركات حقوق الإنسان الأخرى والتعلّم منها، لكن الأولوية هي الحفاظ على سلامة المدافعين عن حقوق الطفل كجزء من الحركة والدعوة مع الجهات الفاعلة الأخرى من أجل إيجاد مساحة مدنية مفتوحة وأمنة. وفي الواقع، فإن المشاركة الأوسع للأطفال كمدافعين عن حقوق الإنسان في السنوات الماضية قد عرّضتهم لتحديات وتهديدات إضافية، لذا تبنت الحركة سياسة حماية محددة من أجل حماية الأطفال ومنع العنف ضدهم، وسيأخذ تنفيذ السياسة في الاعتبار على وجه الخصوص احتياجات الحماية للأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنشطتهم بشكلٍ وجاهي أو عبر الإنترنت.

ولايتنا

تتمثل ولاية الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال في ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وأن تسعى الحركة إلى المضي قدماً في أعمال حقوق الطفل في المجالات التي تعتقد فيها أن الاحتياجات لا يتم تغطيتها بشكل كافٍ من قبل الجهات الفاعلة وذات الشأن الأخرى، وحيث تتمتع الحركة بقيمة مضافة وخبرة كبيرة تجعلها جهة فاعلة من أجل إحداث تغيير.

تشمل الأولويات الاستراتيجية للحركة ما يلي:

- ← الأولوية الشمولية:
 - العدالة للأطفال
- ← الأولويات التقاطعية:
 - مشاركة مجدية للطفل والأطفال كمدافعين عن حقوق الإنسان
 - المساواة بين الجنسين
- ← الأولويات الاستراتيجية:
 - الأطفال المحرومون من حريتهم
 - العنف ضد الأطفال
 - الأطفال المتنقلون
 - الأطفال والنزاع المسلح



الأولوية الشمولية: العدالة للأطفال



العدالة للأطفال

لا توجد حقوق دون عدالة، ولا عدالة دون سيادة القانون

و أنظمة عدالة صديقة للطفل وقابلة للوصول

يغطي نهج الحركة في مجال تحقيق العدالة للأطفال^٢ أنظمة العدالة الجنائية والمدنية والإدارية وتطويعها لتلائم احتياجات الأطفال. عندما نتحدث عن العدالة، فإننا نفضل تعريفاً واسعاً يشمل العدالة الاقتصادية والمناخية والاجتماعية والثقافية والوصول إلى سبل الانتصاف لجميع الانتهاكات. تتبني الحركة نهجاً شاملاً لتحقيق العدالة للأطفال من خلال تطوير أنظمة حماية الطفل، ومشاريع الوقاية وإعادة التأهيل والتمكين للأطفال ضحايا العنف، والشهود على الجرائم، والمشتبه فيهم أو المدانين، فضلاً عن مكافحة التمييز بين الجنسين، وتمكين الأطفال كفاعلين ومدافعين عن حقوقهم.

العدالة للأطفال هي أولوية شمولية للحركة، ويتمثل الهدف العام طويل الأمد في:

- تعزيز العدالة بشتى أشكالها (الجنائية والمدنية والإدارية، وكذلك العدالة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية) التي تحترم حقوق الأطفال وتلبي احتياجاتهم.
- الدفاع عن وصول الأطفال إلى العدالة وأنظمة العدالة التي تحترم حقوقهم وتكفلها، وتمكن الأطفال وتدعمهم للمطالبة بكافة حقوقهم وتكيف مع احتياجاتهم.

في سياق الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٦، ستقوم الحركة (مع الأطفال):

- الدفاع عن حقوق الطفل في أنظمة العدالة التي تتلاءم مع احتياجاته وتكون صديقة له، من خلال المناصرة والمساهمة في إنشائها و/أو مواصلة تعزيزها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

^٢ من خلال عملها في مجال العدالة للأطفال على مدى العقود الثلاثة الماضية – من صياغة قواعد الأمم المتحدة الدنيا لإدارة شؤون الأحداث (١٩٨٥)، إلى متابعة التعليق العام رقم ١٠ للجنة حقوق الطفل بشأن قضاء الأحداث، وقيادة وتنسيق حملة الأمم المتحدة لإجراء الدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال المحرومين من الحرية (٢٠١٩)، والتعليق العام رقم ٢٤ للجنة حقوق الطفل بشأن حقوق الطفل في أنظمة قضاء الأطفال (٢٠١٩)، ومبادرة العدالة للأطفال، العدالة للجميع ضمن الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. تتمتع الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال بسجلٍ حافلٍ كمنظمة غير حكومية رائدة لديها الخبرة التقنية في مجال العدالة للأطفال. وعلى الرغم من زيادة التركيز الوطني والدولي على هذه القضية، إلا أن الامتثال للمعايير الدولية لا يزال أقل من المطلوب، ولا يزال التعميم الاستباقي لحماية واحترام حقوق الإنسان للأطفال وللوصول إلى العدالة عند انتهاك حقوقهم يمثل تحدياً كبيراً اليوم وأولوية للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال.

- تمكين ودعم الأطفال والحركات التي يقودها الأطفال والشباب في نشاطاتهم من أجل تحقيق العدالة والمناصرة من أجل إحداث تغيير.
- ضمان أن يشكل الأطفال ومكونات العدالة عنصراً ذا أولوية في الأجندة الدولية والإقليمية والوطنية، وإشراك الأطفال وإفساح المجال لهم للمشاركة في هذه المناقشات.
- المساهمة في مراقبة تنفيذ وصول الأطفال إلى العدالة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.
- تعزيز إعمال حق الطفل في الاستماع إليه في جميع مراحل نظام العدالة، بما في ذلك تنفيذ القرارات القضائية.
- الدفاع عن الأطفال من خلال المناصرة، وعند الضرورة، تقديم الدعم القانوني والاجتماعي الفردي وفقاً لمنهجية الدفاع القانوني والاجتماعي للحركة، واللجوء إلى التقاضي الاستراتيجي عند الاقتضاء، ومواصلة تعزيز فعالية مراكز الدفاع القانوني والاجتماعي القائمة وتعميم هذا النهج.
- جمع بيانات مبوبة ومفصلة حول مبادرة المعلومات والتواصل واستخدامها في ملخصات السياسات والمناصرة والتقاضي الاستراتيجي، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية حسب الحاجة.
- الدعوة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن إجراء الإبلاغ وتنفيذه لدعم الحالات الرمزية للانتهاكات الجسيمة أو المنهجية التي يتعين معالجتها من خلال التقاضي الدولي.
- تعميم توصيات دراسة الأمم المتحدة العالمية حول الأطفال المحرومين من الحرية، ودعم إطلاق عمليات التنفيذ الوطنية التي تشمل سائر أصحاب المصلحة وذوي الشأن، بدعم من لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال المحرومين من الحرية.
- من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في الحدّ بشكل جذري من احتجاز الأطفال بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، العمل على تشجيع إجراءات التحويل والوساطة وكذلك التدابير غير الاحتجازية، والمساهمة في مراقبة الأماكن التي يُحرم فيها الطفل من حريته.
- الدعوة لجمع البيانات ونشر المعلومات حول مدى وصول الأطفال إلى سبل الانتصاف من انتهاكات الحقوق كأداة لتطوير المناصرة ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- رفع مستوى الوعي وتنفيذ برامج بناء القدرات في مجال العدالة الصديقة للطفل للأطفال والمهنيين العاملين مع الأطفال، والعاملين في مجال العدالة، وموظفي إنفاذ القانون، وحماية الطفل والأخصائيين الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين.

تعزيز مراكز الدفاع القانوني والاجتماعي كمراكز تميّز لتشجيع الممارسات الجيدة في الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية والإحالات الصديقة للطفل وخدمات إعادة التأهيل:

قامت الفروع الوطنية للحركة في العقدين الماضيين بتأسيس مراكز الدفاع القانوني والاجتماعي، حيث يوجد حالياً اثنا عشر مركزاً تديرها تلك الفروع في أنحاء متفرقة حول العالم، وهي توفر خدمات الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي المباشر للأطفال وتعزز قدرة آليات الإحالة المجتمعية الخاصة بحماية الطفل، وتشكّل في الوقت ذاته برنامجاً ثابتاً وكذلك وسيلة عمل قابلة للتطويع مع كل سياقٍ وطني، فهي تسهّل الوصول إلى العدالة وما يقابلها من دعم اجتماعي وقانوني عالي الجودة، بما في ذلك تبادل المعلومات، وغالباً ما تصل إلى الجماعات والمناطق النائية بغية تقديم المشورة القانونية للأطفال، وقد أتاحت لها طبيعتها الشعبية القاعدية تحديد الانتهاكات واسعة النطاق والاستجابة لها، مثل عمالة الأطفال، والأطفال المحرومين من الحرية، والأطفال المشتبه في ارتكابهم أو المتهمين بارتكاب جرائم، والاستغلال، والاتجار والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وهكذا، يمكن للأطفال في خلاف مع القانون، والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والأطفال الناجين من العنف والشهود، وكذلك البالغين الذين يواجهون انتهاكات حقوق الطفل، الوصول المباشر إلى العدالة والدعم القانوني والاجتماعي النوعي، والذي يتضمن توفير المعلومات والإحالات إلى مقدمي الخدمات الآخرين والمشورة النفسية والاجتماعية والتمثيل القانوني المجاني - بما في ذلك داخل أروقة المحاكم. تقوم مراكز الدعم القانوني والاجتماعي برصد انتهاكات حقوق الأطفال لإبلاغ الحركة وتنفيذ استراتيجية المناصرة القائمة على الأدلة، بما في ذلك من خلال إثراء السياسة العامة وتدريب ممثلي الحكومات على حقوق الأطفال، كما تسهم في أنظمة الإبلاغ في إطار آليات حقوق الإنسان الدولية المختلفة التي ترصد أعمال حقوق الطفل، مثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من هيئات معاهدات الأمم المتحدة، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان الأخرى على المستوى الإقليمي. وتهدف هذه التدخلات القاعدية، من خلال تولي قضايا واتخاذ قراراتٍ رئيسية، إلى تحسين الوضع العام للأطفال بشكل تدريجي. وبناءً على نجاحها وفعاليتها، تستكشف الحركة فرصاً لإنشاء مراكز جديدة للدعم القانوني والاجتماعي في بلدانٍ مختارة بمساعدة من المراكز الحالية وتقديم خبراتها على المستويين الإقليمي والدولي، وإثراء عملية المناصرة بصورة مباشرة على الصعيدين الإقليمي والدولي والتقاضي الاستراتيجي.

حملة من أجل زيادة عدد البلدان للتصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المتعلق بإجراء الإبلاغ

إن مكافحة الظلم والإفلات من العقاب، ومن ثم تمكين الأطفال ليصبحوا فاعلين من أجل تحقيق العدالة ومدافعين عن حقوقهم، يعتمد أيضاً على التصديق على المعاهدات القائمة الأخرى وتنفيذ بنودها. إحدى معاهدات حقوق الإنسان الدولية الهامة على المستوى الدولي هي البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المتعلق بإجراء الإبلاغ، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٤ ولا يزال الأدنى من حيث عدد الدول التي صادقت عليه، حيث يتيح للجنة حقوق الطفل بتلقي شكاوى فردية من الأطفال مباشرة أو من ممثلين عنهم، بخصوص انتهاكات حقوق الطفل، إلى جانب اللجوء إلى إجراء التحقيق في الانتهاكات الجسيمة أو المنظمة (المادة ١٣)، وهو إجراء لم يستخدم إلا قليلاً حتى الآن. لذا ستقوم الحركة بإطلاق حملة بغية التصديق عليه على نطاقٍ أوسع في سائر البلدان التي تتواجد فيها الحركة. علاوة على ذلك، في العديد من البلدان التي صادقت عليه بالفعل، لا يعرف الأطفال والمجتمع المدني كيفية استخدام هذه الأداة، ومن هنا ستعمل الحركة على زيادة أنشطة التوعية والمناصرة من أجل التصديق على هذا البروتوكول أو استخدامه من قبل الأطفال، وتشجيع عملية التقاضي الاستراتيجي للانتهاكات التي لا تجد معالجهً لها على المستوى الوطني، وتحديد الحالات الرمزية للانتهاكات الجسيمة أو المنظمة التي تحتاج إلى معالجة، وبناء قدرات الأطفال والمجتمع المدني حول البروتوكول، والتعاون مع الشبكات والمحامين وغيرهم من أصحاب المصلحة لرفع مستوى الجاهزية في مجال تقديم الشكاوى ونظام أصدقاء المحكمة إلى لجنة حقوق الطفل.

القضية التقاطعية ١ : مشاركة الطفل



مشاركة الطفل

الأطفال كمدافعين عن حقوقهم ووكلاء للتغيير

يعدّ اتخاذ القرار المبني على الحقوق وبمشاركة الأطفال في جميع المجالات والإجراءات التي تؤثر عليهم أحد ركائز الحركة، حيث تعتبر الحركة أنّ الأطفال مدافعون عن حقوقهم ووكلاء للتغيير.^٣ وتتمثل مشاركة الطفل في منحه مساحة، والسماح له بالتعبير عن آرائه أمام الجمهور المناسب والتأكد من إعطاء آرائهم الاعتبار والوزن المناسب وتقديم ملاحظات وتغذية راجعة حول مدى تأثيرهم.

هناك اعتراف متزايد بالمدافعين عن حقوق الأطفال على مستوى الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٨، كرست لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل يوم المناقشة العامة للأطفال كمدافعين عن حقوق الإنسان.^٤ وفي مارس/آذار ٢٠١٩، أقر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لأول مرة بالأطفال كمدافعين عن حقوق الإنسان وأوضح أنه يجب على الدول ضمان بيئة آمنة للأطفال عند الدفاع عن حقوقهم. وتبع ذلك في يوليو/تموز ٢٠١٩ قرار ذكر فيه مجلس حقوق الإنسان لأول مرة الفتيات كمدافعات عن حقوق الإنسان.

كما تدعو (أهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٦,٧) إلى اتخاذ قراراتٍ مستجيبة ودامجة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات. وكما ذكر المقرّر الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، الدكتورة نجاة معلا مجيد، فإن الشراكات مع الأطفال ستكون جوهرية وهامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث إنّ هذه التحديات ستلازمهم في مرحلة البلوغ.

وفي سياق جائحة "كورونا" التي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الحالية والفجوة الرقمية، ينبغي بذل جهودٍ خاصة لإدماج الأطفال من خلفياتٍ ومجموعاتٍ أكثر تهميشاً.^٥ هذا وتدرك الحركة، على وجه

^٣ إن أولوية الحركة الدولية المرتبطة بمشاركة الطفل تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، لا سيما المادة ١٢ (احترام آراء الطفل) والمادة ١٣ (حق كل طفل في التعبير عن آرائه، وكذلك في الإجراءات القضائية والإدارية)، وكذلك البروتوكول الاختياري للاتفاقية (٢٠١٤) الذي يسمح للأطفال الأفراد تقديم شكاوى بشأن انتهاكات محددة لحقوقهم بموجب الاتفاقية والبروتوكولات. كما تم تحديد النهج القائم على الحقوق بشكلٍ أكبر في المتطلبات الأساسية التسعة لمشاركة الطفل على النحو المبين في التعليق العام رقم ١٢ (٢٠٠٩) للجنة حقوق الطفل بشأن حق الطفل في الاستماع إليه، والتعليق العام الجديد رقم ٢٥ (٢٠٢١) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية.

^٤ <https://defenceforchildren.org/empowering-girls-as-human-rights-defenders-with-the-girls-advocacy-alliance/>

^٥ بما في ذلك الفتيات، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً، والسكان الأصليين والأقليات، والأطفال المعوقين، والأطفال المهاجرين واللاجئين، إلخ.

الخصوص، العوائق القائمة على النوع الاجتماعي التي تواجه مشاركة الفتيات. ومن خلال "قوة الفتيات" و"تحالف الفتيات للمناصرة"، و"برنامج هي تقود"^٦، اتخذت الحركة خطوات فعالة لتعزيز قيادة الفتيات ومشاركتهن في صنع القرار.

الهدف العام لمشاركة الطفل:

◀ الدفاع عن حق الأطفال بالمشاركة الهادفة في شتى أنشطة الحركة وبرامجها ومشاريعها منذ البدء بتنفيذها، والدعوة إلى احترام حقوق مشاركتهم خارج نطاق الحركة.

في سياق الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٦، ستقوم الحركة بما يلي:

- دعم الأطفال في صياغة تقاريرهم البديلة التي سيعودونها ويقومون برفعها للجنة اتفافية حقوق الطفل، والمشاركة مع مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والمنتدى السياسي والآليات الإقليمية.
- توحيد الجهود مع المقرر الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال والشركاء للدفاع عن الأطفال كوكلاء للتغيير، والاستثمار في مشاركة الأطفال وإشراكهم على نحو هادف في تحديد التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إحاطة الحكومات والسلطات الأخرى وتوجيهها بشأن وسائل ضمان مشاركة الأطفال، وهنا ينبغي الإشارة إلى أمثلة على مبادرات وأعمال الحركة في هذا المجال والتي سيتم تعزيزها في الفترة المقبلة.
- دعوة الدول للتصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل.
- تقديم المشورة القانونية للحالات الفردية والعمل بشكل جماعي لتقديم الشكاوى على المستويين الدولي والإقليمي.
- لكي تكون مشاركة الأطفال ذات مغزى^٧، ينبغي دعم الأطفال، ولا سيما الوصول إلى التدريب على حزمة الأدوات الخاصة بالأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان، وآليات المساءلة الدولية والإقليمية، ودعم الأقران، والحفاظ على سلامة الطفل، ونسخ صديقة للطفل من مختلف الوثائق.

السفراء الشباب في الحركة

في عام ٢٠٢١، أنشأت الحركة مجموعة السفراء الشباب، وهي فرصة قيادية لتعزيز مشاركة الشباب وإشراكهم، فضلاً عن زيادة الوعي بحقوق الأطفال في مجتمعاتهم المحلية، حيث تدعم الحركة السفراء الشباب من مختلف المناطق ليصبحوا رواداً في مجتمعاتهم المحلية، ومساعدة الأطفال في أن يكون لهم

^٦ برنامج مدته ٥ سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٥) يتم تنفيذه بالاشتراك مع مؤسسة "بلان إنترناشونال" الهولندية، ومؤسسة أرض الإنسان، والفرع

الهولندي للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، وضمن شراكة استراتيجية مع وزارة الخارجية الهولندية.

^٧ في الممارسة العملية، تعني مشاركة الأطفال إشراكهم بشكل هادف في شتى المسائل التي تؤثر على حقوقهم ورفاههم. وهذا لا ينطبق فقط على أنشطة الحركة، ولكن أيضاً في جميع المسائل والأمور التي تقوم بها السلطات والمؤسسات المحلية والوطنية والدولية.

صوت على الساحة العالمية، وتمثيل موقف الحركة حول الأولويات الاستراتيجية. وستعمل الحركة على تعزيز التفاهم المتبادل، وزيادة المهارات القيادية، وإعداد الشباب لإحداث فرق في مجتمعاتهم. ومن خلال برامج التبادل الوجيهة أو الافتراضية، ستشرك الحركة السفراء الشباب في أنشطة التعلم التجريبي لبناء قدراتهم، وتوفير فرص القيادة والمناصرة لهم. كما ستوفر لهم التوجيه والإرشاد من قبل قادة المنظمات غير الحكومية، إلى جانب استشارتهم والأخذ برأيهم بشأن مسائل الحوكمة والحماية^٨.

^٨ ستخضع أي مشاركة للأطفال في البرنامج للالتزام الصارم بسياسة حماية الطفل التي أقرتها الحركة، وسيطبق مبدأ عام في مجال الحماية والموافقة على الشباب فوق ١٨ سنة.

القضية التقاطعية ٢: المساواة بين الجنسين



المساواة بين الجنسين

"كرسي حول الطاولة"، أهمية الفتيات القائدات

للفتيات المدافعات عن حقوق الإنسان دورٌ محوري في تشكيل الحياة العامة— من خلال تنظيم الحملات والاحتجاجات والتدخلات السياسية، حيث تكون الفتيات في طليعة جهود التعبئة في جميع أنحاء العالم— من أجل المساواة، والإجراءات الديمقراطية الهادفة، وحرية التعبير عن أنفسهن، ومساحاتٍ أكثر أماناً، وبيئةٍ محمية، من جملة أمور. وفي حين أن هناك التزاماً أقوى من أي وقتٍ مضى للنهوض بالمساواة بين الجنسين، فإنه لكي يفي المجتمع العالمي بهذه الالتزامات، يجب عليه دعم المدافعات عن حقوق الفتيات وحركاتهن ومنظماتهن.

لا تزال الفتيات في العديد من البلدان يواجهن عقبات هائلة في أعمال حقوقهن الأساسية، حيث إنهن يتعرضن لأشكالٍ متعددة من التمييز والعنف طوال حياتهن، بدءاً من قبل الولادة وحتى مرحلة الطفولة والمراهقة وصولاً إلى مرحلة البلوغ.

من خلال جعل المساواة بين الجنسين وحقوق الفتيات في صلب عملنا الأساسي^٩، كانت وما زالت الحركة في طليعة الجهود المبذولة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، حيث تقوم الفروع الوطنية والمدافعات عن حقوق الإنسان للفتيات بحثً السلطات على أخذ حقوق الفتيات على محمل الجد، وتتصدى للمواقف السلبية التي تغض الطرف عن أوجه عدم المساواة والعنف بين الجنسين وتديمهما. وتظهر البيانات والأدلة أيضاً أن الحركة لعبت دوراً هاماً في مساءلة الحكومات والأطراف عن تنفيذ المعاهدات الدولية والإقليمية^{١٠}، وتدعو الحركة على جميع المستويات إلى أعمال حقوق الفتيات ودعمها. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعدت الفروع الوطنية برامج ومشاريع لتعميم منظور النوع الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، قامت الفروع الوطنية

^٩ يحدد الإطار الاستراتيجي للحركة الدولية النوع الاجتماعي كقضيةٍ شاملة ومتقاطعة، ويقوم بدمجها في كل من الأولويات الموضوعية، حيث يتطلب الإطار تعميم منظور النوع الاجتماعي في شتى سياسات الحركة وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٥، أعادت الحركة التأكيد على التزامنا بالمساواة بين الجنسين في مدونة الأخلاقيات وسياسة النوع الاجتماعي من خلال وضع معايير دنيا توجه الحركة كحركة من أجل ضمان المشاركة والوصول على قدم المساواة إلى المناصب والموارد للنساء والرجال على جميع مستويات المؤسسة، ومن أجل تعزيز الوعي والحساسية تجاه النوع الاجتماعي.

^{١٠} <https://defenceforchildren.org/sierra-leone-lifts-school-ban-on-pregnant-girls-for-post-coronavirus/>

بتطوير برامج لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتمكين الفتيات ليصبحن مدافعات عن حقوقهن الإنسانية (مثل "قوة الفتيات"، و"تحالف الفتيات للمناصرة"، و"حالياً برنامج هي تقود"^{١١}...). كما تحترم الحركة، أيضاً، جميع الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة داخلها. ومن خلال التركيز الشامل على المساواة بين الجنسين في جميع أعمالنا، فإننا نقر ونلتزم بحماية وتعزيز حقوق جميع الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات والأطفال من مختلف الهويات الجنسية.

الهدف العام فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين:

- ضمان تحقيق المساواة في الحقوق والفرص للفتيات والشابات من خلال تغيير الأعراف والسياسات والممارسات الاجتماعية.
- إشراك الفتيان والرجال في تحقيق المساواة بين الجنسين.

ستقوم الحركة بالخطوات التالية في سياق الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٦:

- تمكين الأطفال ليصبحوا وكلاء تغيير، وتعميم المساواة بين الجنسين في جميع أنشطتهم ومساعدتهم، وبناء جيل جديد من القيادات.
- عقد ورش عمل لبناء قدرات الطفلات المدافعات عن حقوق الإنسان.
- العمل من أجل حماية وتعزيز حقوق جميع الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات والأطفال من مختلف الهويات الجنسية.
- تقديم توصيات إلى الهيئات والحكومات متعددة الأطراف للمساعدة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والهدفين الخامس والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، بشكل يعكس الواقع الذي تعيشه الفتيات ويستند إليه.
- دعم حقوق الفتيات من خلال التقاضي الاستراتيجي على الصعيد الإقليمي و/أو الدولي.
- الاستجابة للتحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه الفتيات والشابات من خلال إدخال مجانية المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي، وجمع البيانات المصنفة من خلال مراكز الدفاع القانوني والاجتماعي.
- دعم الفتيات والحركات النسوية والتضامن معها، ودعم جميع جهودهن لبناء الزخم للنهوض بالمساواة بين الجنسين.
- تجديد الدعوات للمشاركة الهادفة وتوفير الموارد وإبراز الفتيات الفاعلات في المجتمع المدني.
- دمج وتعميم المشاركة الهادفة للفتيات في أنشطة الحركة ومشاريعها وفعاليتها لإسماع أصواتهن، بدلاً من التحدث نيابةً عنهن.

^{١١} برنامج "هي تقود" هو مبادرة أطلقتها مؤسسة "بلان إنترناشونال" الهولندية، وأرض الإنسان، والفرع الوطني الهولندي للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، ويتم تنفيذ البرنامج في الفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ من خلال شراكة استراتيجية مع وزارة الخارجية الهولندية، ويلتزم البرنامج بالمساواة في الحقوق والفرص للفتيات والشابات في أفريقيا والشرق الأوسط، ويركز على نشاط الفتيات وقيادتهن ومشاركتهن على جميع المستويات.

الأولوية الاستراتيجية ١: الأطفال المحرومون من الحرية



الأطفال المحرومون من الحرية

حرمان الأطفال من حريتهم

هو حرمانهم من طفولتهم

بعد خمس سنوات من المناصرة والعمل الجاد، رُفِعت الدراسة العالمية حول الأطفال المحرومين من الحرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين أول ١٩٠٢٢. وكان أحد أهدافها الرئيسية سد فجوة البيانات حول العدد غير المعروف للأطفال المحرومين من الحرية حول العالم – هذه المجموعة غير المرئية إلى حد كبير من الأطفال والتي تمثل وفقاً للدراسة أكثر من ٧ ملايين طفل سنوياً – وزيادة الوعي حول الأطفال المحرومين من الحرية، والمساهمة في إحداث تغيير إيجابي.

وقد تشكلت لجنة المنظمات غير الحكومية الخاصة بالدراسة من قبل الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والتي تشترك في رئاستها مع منظمة أرض الإنسان. وتواصل اليوم اللجنة (التي تضم ١٧٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني والحركة الدولية) جهودها لنشر الدراسة وتنفيذ توصياتها، إلى جانب مواصلة جمع البيانات المتعلقة بالأطفال المحرومين من حريتهم.

تمكّنت الدراسة من صياغة توصياتٍ محددة للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لدعم عمل الدول ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة، لتنفيذ المعايير الدولية بشكلٍ أكثر فعالية وضمن تمتع الأطفال المحرومين من حريتهم بحقوقهم الإنسانية، وللحد من أعدادهم واتخاذ تدابير غير احتجائية فعّالة.

وستواصل الأمانة العامة للحركة قيادة أنشطة لجنة المنظمات غير الحكومية للتركيز على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لآلية متابعة دولية، ومواصلة الجهود بشأن تنفيذ ورصد توصيات الدراسة الأممية حول الأطفال المحرومين من الحرية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبالتوازي مع ذلك، ستشارك الحركة عن كثب في عملية تنفيذ التعليق العام رقم ٢٤ للجنة حقوق الطفل، الذي سوف يُسهم في رفع المعايير الدولية للأطفال في نظام العدالة.

سوف تشكّل الجهود الهامة لتنفيذ توصيات الدراسة أمراً بالغ الأهمية في السنوات القادمة، ولهذا فمن الأهمية بمكان أن تلعب الفروع الوطنية للحركة دوراً قيادياً بتعزيز خطوات تنفيذ الدراسة في البلاد التي تتواجد فيها، جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

الهدف الشامل وطويل الأمد المتعلق بالأطفال المحرومين من الحرية:

◀ الدفاع عن حق الأطفال في الحرية الشخصية، والسعي للحد بشكل جذري من عدد الأطفال المحرومين من حريتهم، من خلال تشجيع استخدام إجراءات الإحالة والوساطة والاستخدام المنهجي للتدابير غير الاحتجازية للأطفال.

سوف تركز الحركة بشكلٍ خاص على ما يلي في سياق الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٦:

- المساهمة في مراقبة أماكن الاحتجاز.
- ضمان الأخذ بمشورة الأطفال والشباب الذين عايشوا تجربة الحرمان من الحرية.
- اعتماد آلية متابعة دولية: الدعوة لاتخاذ قرار واضح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة حول إنشاء قيادة داخل منظومة الأمم المتحدة لمتابعة الدراسة الدولية (من خلال تضمينها في ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، ولجنة عمل الأمم المتحدة ولجنة المنظمات غير الحكومية).
- التنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية: لإشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية والوطنية وأعضاء البرلمان والسلطة القضائية، لتطبيق توصيات الدراسة في سياقها المحدد ودمجها في خطط العمل والقوانين والسياسات الوطنية.
- تعزيز آليات المراقبة الدولية/الوطنية وجمع البيانات: تعزيز استدامة نتائج وتوصيات الدراسة، وتجميع الأدلة من خلال المساهمة في إنشاء آليات لرصد وجمع بيانات جديدة عن الأطفال المحرومين من الحرية، بما في ذلك من خلال التعاون مع لجنة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأطفال المحرومين من حريتهم، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال.
- إعطاء الزخم للعمليات الوطنية لتنفيذ توصيات الدراسة من خلال العمل مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والجهات المعنية.

الأولوية الاستراتيجية ٢: العنف ضد الأطفال



العنف ضد الأطفال

يواجه مليار طفل وطفلة كل عام شكلاً من أشكال العنف الجسدي

أو الجنسي أو العاطفي أو الإهمال (منظمة الصحة العالمية)

إنّ العنف وباءٌ عالمي وواقعٌ يومي يعيشه ملايين الأطفال، حيث يتعرّض الأطفال من جميع الأعمار والأجناس والسياقات الاجتماعية والجنسيات للعديد من أشكال العنف، كالعنف الجسدي والعقلي والجنسي والتعذيب والاستغلال والعنف عبر الإنترنت، وتحدث حالات العنف في منازلهم وأسرهم ومدارسهم ومؤسساتهم وأماكن عملهم ومجتمعاتهم، وغالباً ما يكون الجناة هم ممّن تقع عليهم مسؤولية حماية هؤلاء الأطفال – كالوالدين، أو الوصي القانوني، أو المعلم أو رب العمل أو أفراد الشرطة وقوات الأمن. هذا وقد تم إحراز بعض التقدم في اعتماد نصوص ومواد قانونية، لكن بعض أسوأ أشكال العنف لا تزال قانونية في أماكن مختلفة من هذا العالم، وتشير بعض التقديرات إلى أن ما لا يقل عن مليار طفل وطفلة يتعرضون لأحد أنواع العنف كل عام.

لقد نشطت الحركة لأكثر من أربعين عاماً في الجهود المبذولة للقضاء على العنف ضد الأطفال، وكانت شريكاً رئيسياً في جهود التعاون التي قادتها المنظمات غير الحكومية لإعداد دراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال في عام ٢٠٠٦ ومتابعة عملية تنفيذها^{١٣}. وكانت الحركة عضواً مؤسساً ورئيساً مشاركاً لمجلس المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بالعنف ضد الأطفال والذي نشر في ٢٠١٦ تقريراً بعنوان: "[بعد مرور ١٠ أعوام: التقدم المحرز دولياً لإنهاء العنف ضد الأطفال والتأخر في هذا المجال – بين الخطاب والواقع](#)".

وستواصل الحركة إعطاء الأولوية لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها في جميع البيئات، لا سيما في مجال عدالة الأطفال، مع التركيز على العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما ستواصل تعاونها الوثيق مع جهود الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال. وبالمثل، فإن الحركة عضوٌ نشطٌ وفعالٌ في [مجموعة العمل الخاصة بشبكة Child Rights Connect حول الأطفال والعنف](#)، التي تهدف إلى توحيد الجهود الرامية للقضاء على العنف ضد الأطفال، من خلال التعاون مع آليات وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف، ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦،٢ المتعلق بإنهاء الاعتداء والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف والتعذيب ضد الأطفال، والهدف ١٥،٣

١٣ بعد خمسة عشر عاماً من الانتهاء من الدراسة والجهود المتضافرة والعمل الجاد عبر مجلس الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وكذلك بعض الدول الأعضاء، لا يزال العنف ضد الأطفال متواصلاً وعلى نطاق واسع في جميع السياقات، بما في ذلك البيئات التي يتوقع الأطفال أن تكون آمنة، مثل المنزل أو المدرسة. في عام ٢٠١١، أصدرت لجنة حقوق الطفل التعليق العام رقم ١٣ بشأن المادة ١٩ من اتفاقية حقوق الطفل، حيث إن نطاق وشدة العنف الممارس على الأطفال يندران بالخطر.

بشأن القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري، وتشويهه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام ٢٠٣٠. كما أن الحركة عضوٌ في [الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال](#).

الهدف الشامل طويل الأجل بشأن العنف ضد الأطفال:

◀ الدفاع عن حق الطفل في التحرر من جميع أشكال العنف، ومنع سائر أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها، وضمان وصول الناجين إلى العدالة وسبل الانتصاف والتعافي.

ستركز الحركة بشكلٍ خاص على ما يلي، في سياق الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٦:

- تمكين الأطفال لرفع مستوى وعيهم بحقوقهم، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعوة إلى إحداث تغيير.
- المساهمة في بناء القدرات ومهارات المناصرة للسلطات والرموز المحلية والوطنية والإقليمية، بغية تنفيذ التوصيات العملية للدراسة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال.
- العمل على التنفيذ الفعال لتدابير حماية الطفل وصون سلامته، والسعي إلى تمكين الأطفال الذين هم على تواصل مع الفروع الوطنية للحركة في مجال الحماية والسلامة.
- تنفيذ تدابير حماية الطفل في جميع الأنشطة والبرامج والمشاريع، والسعي إلى بناء مجتمعٍ أوسع لحماية الطفل.
- زيادة الوعي بالقضايا والمسائل التي الكتمان (على سبيل المثال عدم الإبلاغ) المتعلقة بالعنف ضد الأطفال.
- تعزيز التدابير التشريعية والسياساتية التي تضمن للأطفال حماية فعّالة من العنف، وكذلك تدابير الوقاية الملائمة.
- تعزيز الوصول إلى العدالة (بما في ذلك سبل الانتصاف والوصول إلى العلاج) وآليات الإبلاغ الصديقة للأطفال الذين تعرضوا للعنف.

الحفاظ على سلامة الطفل

تهدف الحركة إلى الحفاظ على سلامة الأطفال الذين تعمل معهم، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، وستقوم بتنفيذ [سياسة ومبادئ الحفاظ على سلامة الطفل](#)^{١٤}، والتي سيتم دمجها في جميع المشاريع والبرامج والأنشطة، ليس فقط من قبل الجهات الفاعلة في الحركة والأطفال المشاركين في البرنامج، ولكن أيضاً لجميع أصحاب المصلحة ذي الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية. وقد أطلقت الحركة هذه السياسة في عام ٢٠٢٠، وهي توضح الالتزامات والمبادئ على المستوى الدولي، للحركة ككل، وتحدد المسؤوليات الواضحة للفروع الوطنية والأمانة العامة، لضمان أن موظفي الحركة وعملياتها وبرامجها لا تضر بالأطفال،

١٤ إلى جانب هذه الوثيقة، هناك أيضاً سياسات الحفاظ على سلامة الطفل الفردية للفروع الوطنية والأمانة الدولية، ويتم إجراء عمليات تقييم للمخاطر قبل كل نشاط، وبالتالي بيني قدرات الفروع الوطنية.

الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٦
الذي اعتمده الجمعية العامة الدولية الثالثة عشرة، 10-11 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ نواكشوط، موريتانيا

وأنها لا تعرضهم لخطر الأذى وسوء المعاملة، وأن يتم إبلاغ السلطات بأي مخاوف لدى الحركة بشأن سلامة الأطفال داخل المجتمعات التي تتواجد فيها.

◀ تطوير الثقافة وبناء الخبرات في مجال الحفاظ على سلامة الطفل داخل الحركة، وتعميمها في جميع أعمالنا وأنشطتنا بالإضافة إلى أعمال الشركاء والنظراء.

الأولوية الاستراتيجية ٣: الأطفال المتنقلون



الأطفال المتنقلون^{١٥}

تدعو الحركة على المستويين الدولي والمحلي إلى نشر اتفاقية حقوق الطفل، وزيادة مستوى الوعي بحقوق الأطفال المتنقلين، ولا سيما أولئك الذين يسافرون دون مرافق أو وثائق رسمية، والدعوة إلى الاعتراف بحقوقهم واحترامها، حيث يُجبر اليوم ما يصل إلى ٥٠ مليون طفل وطفلة على النزوح قسراً في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك لا يتمتعون بالحماية الكافية.

سيؤدي التأثير الاجتماعي والاقتصادي للنزاعات والجائحة على الأطفال إلى دفع الكثيرين للعيش في ظل ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر قد تفرض أو تحدّد قرارهم بالهجرة، حيث يواجه الأطفال المتنقلون العديد من المخاطر المحتملة، كالعنف وسوء المعاملة والاستغلال والتمييز والفصل عن أسرهم والاتجار والتهميش والتجنيد العسكري. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأطفال يواجهون تحديات متغيرة خاصة بظروفهم الفردية وحالتهم (المتصورة)، تهدف الحركة إلى ضمان استفادة جميع الأطفال المتنقلين من تدابير الحماية الملائمة وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم.

وفي حين أن السياقات التي تؤدي إلى تنقل الأطفال تختلف اختلافاً كبيراً، تتبنى الحركة مبدأ أنه يجب معاملتهم أولاً وقبل كل شيء كأطفال، وكأصحاب حقوق وأفراد يحق لهم التمتع بكامل حقوقهم. تركز طريقة عملنا على حقوق الأطفال، بما في ذلك الحق في عدم التمييز الذي يهدف إلى إزالة الحواجز والعوائق الهيكلية التي تستثني الأطفال المتنقلين من الأعمال الكاملة لحقوقهم، لا سيما الحق في الوصول إلى خدمات مثل المساعدة القانونية وتحقيق العدالة، والوصول إلى التعليم، وإجراءات جمع شمل الأسرة والحماية من أي شكل من أشكال العنف^{١٦}. إن الحركة تتفهم وستواصل تعزيز نهج متعدد الأطراف والجهات عند التعامل مع الأطفال المتنقلين، والذي يشمل آليات حماية الطفل العابرة للحدود الوطنية والتحديات القوية لنزع الإنسانية عن الأطفال المتنقلين وتجريمهم.

ومما يثير القلق بشكل خاص، استمرار وانتشار الممارسة المتمثلة في حرمان الأطفال من حريتهم بسبب وضعهم أو وضع آبائهم كمهاجرين، سواء في أماكن الاحتجاز بحكم القانون أو بحكم الواقع، وقد ثبت أن

^{١٥} يشمل الأطفال المتنقلون الأطفال المهاجرين واللجئين وطالبي اللجوء والنازحين والناجين من الاتجار وعديبي الجنسية

^{١٦} <https://defenceforchildren.org/dci-guinea-liberia-and-sierra-leone-cooperate-to-end-cross-border-childtrafficking-in-the-mru-countries-in-west-africa/>

مثل هذا الحرمان من الحرية سيكون له عواقب سلبية طويلة المدى على الصحة الجسدية والنفسية للطفل، وبالتالي لا يمكن أن يكون في مصلحة الطفل^{١٧} ولا يقع ضمن التزامات المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل.

الهدف الشامل طويل المدى لمسألة الأطفال المتنقلين:

➤ الدفاع عن الأطفال المتنقلين، الذين يواجهون تحديات متغيرة خاصة بظروفهم الفردية وحالتهم (المتصورة)، للمساعدة في ضمان استفادتهم من تدابير الحماية الملائمة وتمكينهم من المطالبة بجميع حقوقهم.

ستقوم الحركة بما يلي في سياق الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٦:

- تعزيز المشاركة الفعالة والهادفة للأطفال المتنقلين في جميع القرارات التي تؤثر عليهم وتعزز تمكينهم حتى يصبحوا وكلاء تغيير.
- الدعوة إلى حظر جميع أشكال الاحتجاز بسبب وضع مهاجر للطفل أو لوالديه، بما يتماشى مع توصيات الدراسة، وكذلك مراقبة الأماكن التي يُحرم فيها الأطفال من حريتهم في بلدانٍ مختارة.
- استخدام التقاضي الاستراتيجي لتوفير تمثيل قانوني مباشر ومتخصص للأطفال المتنقلين في مسائل اللجوء والهجرة.
- تقديم الدعم القانوني والاجتماعي المباشر للأطفال المتنقلين، وتسهيل إجراءات جمع شمل الأسرة واللجوء والوصول إلى العدالة بشكل عام.
- إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتنقلين الذين قد يكونون في خطرٍ متزايد من التعرض للتمييز و/أو العنف بسبب التقاطعية (كالفتيات، والأطفال غير المصحوبين، والأطفال المعوقين، والأطفال عديمي الجنسية،...).
- إطلاق برامج رفع مستوى الوعي وبناء القدرات للأطفال والمهنيين العاملين مع الأطفال، وموظفي الهجرة وإنفاذ القانون والأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من أصحاب المصلحة في بلدانٍ مختارة.
- المساهمة في تطوير وتنفيذ آليات الحماية الخاصة بالهجرة، مثل الوصاية، والتكامل المجتمعي.
- الدعوة إلى اعتماد النهج القائم على حقوق الطفل في هيئات الأمم المتحدة عند تناولها للقضايا التي تؤثر على الأطفال المتنقلين، فضلاً عن المشاركة المستمرة في الشبكات الدولية المتعلقة بالهجرة.

^{١٧} دراسة الأمم المتحدة العالمية بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم عام ٢٠١٩. انظر أيضاً التعليق العام المشترك رقم ٣ (٢٠١٧) للجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتعلق العام رقم ٢٢ (٢٠١٧) بشأن حقوق الطفل والمبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان للأطفال في سياق الهجرة الدولية.

الأولوية الاستراتيجية ٤: الأطفال والنزاع المسلح



الأطفال والنزاع المسلح

بعد مرور ٢٥ عاماً على تقديم دراسة الأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح^{١٨}، وبعد ٢٠ عاماً من بدء نفاذ البروتوكول الاختياري الثاني لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، لا يزال هذا المجال من المجالات الرئيسية ذات الأولوية للحركة العالمية للدولية، بسبب الانتهاكات الجسيمة والخطيرة ضد الأطفال التي لا تزال تحدث في أماكن مختلفة من هذا العالم. ووفقاً لتقديرات الدراسة العالمية حول الأطفال المحرومين من حريتهم، هناك ما لا يقل عن ٣٥ ألف طفل وطفلة يحرمون من حريتهم كل عام في سياق النزاعات المسلحة.

تترأس الحركة الدولية مجموعة العمل المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي ترتبط مباشرة بالممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومجموعة الأصدقاء في جنيف ونيويورك، وتطلق الحركة حملات مناصرة منتظمة لدى الأمين العام للأمم المتحدة لنشر قائمة كاملة بمرتكبي الانتهاكات الجسيمة في تقريره السنوي إلى مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وفي عام ٢٠١٩، انضمت الحركة إلى قائمة المراقبة الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح من أجل تعزيز صلاتها بفريق العمل في مجلس الأمن وعملية التقرير السنوي (قرار ١٦١٢ لعام ٢٠٠٥).^{١٩}

إلى جانب ذلك، كانت الحركة نشطة وفاعلة في المناقشات المتعلقة بالطرق والوسائل الهادفة لتعزيز ولاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وفي هذا السياق، شاركت الحركة أيضاً في إعداد التقرير الخاص بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للولاية بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ولا سيما توفير الفرص للأطفال أنفسهم للمساهمة بتجارهم الحية وتوصياتهم في الدراسة المتعلقة بتطور الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح ١٩٩٦-٢٠٢١.^{٢٠} وأخيراً، تولى الحركة

^{١٨} <https://childrenandarmedconflict.un.org/1996/08/1996-graca-machel-report-impact-armed-conflict-children>

^{١٩} رداً على التقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠٢١، أصدرت مجموعة من الخبراء الدوليين في مجال الأطفال والنزاع المسلح بياناً أعربوا فيه عن خيبة أملهم الشديدة إزاء الإغفال المستمر لقائمة مرتكبي الانتهاكات، ولا سيما القوات الحكومية، وقد أجرت المجموعة في وقت سابق مراجعة مستقلة لقرارات الإدراج والشطب من القائمة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، ونشرت نتائج تحليلاتها في تقرير مارس/آذار ٢٠٢١: الوفاء

بالوعد: مراجعة مستقلة لقائمة الأمم المتحدة السنوية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ٢٠١٠ - ٢٠٢٠

^{٢٠} "أصوات الأطفال" بما في ذلك التوصيات المقدمة من الأطفال من فلسطين واليمن وإفريقيا الوسطى (ورش عمل تنظمها الفروع الوطنية المعنية)، بالإضافة إلى الأطفال والشباب الآخرين المتنقلين الذين عانوا من نزاع مسلح في بلدانهم الأصلية (بدعم من الفرع الوطني في اليونان)، حيث تنشر الحركة التقرير الكامل لأصوات الأطفال من هذه البلدان.

اهتماماً خاصاً لانتهاكات حقوق الطفل على أساس النوع الاجتماعي في حالات النزاع المسلح، عندما يتم استخدام العنف الجنسي و/أو العنف القائم على النوع الاجتماعي كسلاح حرب.

الهدف العام المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح:

◀ الدفاع عن حقوق الأطفال في عدم تجنيدهم أو استخدامهم في أعمال القتال، وتأمين إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع، لا سيما بهدف أن يكونوا وكلاء للتغيير وبناء السلام أثناء النزاع وبعده.

في سياق الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٦، ستقوم الحركة بما يلي:

- تعزيز مراكز الدفاع القانوني والاجتماعي للاستجابة للاحتياجات الفورية للأطفال في النزاعات المسلحة في بلدان مختارة، وتعزيز حقوق الأطفال ضحايا التجنيد، وكذلك العمل على الوقاية من جميع الانتهاكات الجسيمة في سياق النزاع المسلح، وإنهاء تجريمها والترويج لها، وتعزيز عمليات إعادة التأهيل/الاندماج، ومنع وإنهاء ظاهرة احتجاز الأطفال.
- الدعوة لإعادة التأهيل والإدماج في مجتمعات الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في بلدان مختارة.
- العمل على تمكين الأطفال كأطراف فاعلين في بناء السلام بالمجتمعات التي مزقتها الحروب.
- تعزيز دور الأطفال في سياق مفاوضات عمليات السلام وتنفيذها (كما هو الحال في سيراليون وكولومبيا) وكذلك في سياق التوصيات الدولية.
- التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في حالة الانتهاكات الجسيمة، وضمان معاملة جميع الجناة وفق القانون الدولي.
- تعزيز عملية الإبلاغ القائمة على الأدلة بشأن حالات النزاع المسلح التي تؤثر على الأطفال، والعمل على تحسين آليات الرصد والإبلاغ والمساءلة الدولية، بما في ذلك آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ (MRM)، وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان، ولجان التحقيق الدولية، والإجراءات الخاصة وغيرها).
- تعزيز المبادرات والحملات الرامية إلى الاستماع إلى آراء الأطفال من بلدان تشهد نزاعات مسلحة، وأخذها في الاعتبار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.